

مراقب الشؤون الإنسانية آذار / مارس 2010

نظرة عامة



من المقرر هدم ما يقرب من 90 منزل فلسطيني في حي البستان في سلوان في القدس الشرقية. وضعت الإعلانات الإسرائيلية الأخيرة فيما يتعلق بسلوان حدة التوتر في القدس الشرقية. الصورة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

يسلط التصاعد المفاجئ للعنف الذي اجتاحت الأراضي الفلسطينية المحتلة في آذار الضوء على هشاشة الوضع ضعف السكان المدنيين. وقد أسفرت أعمال العنف بين الاسرائيليين والفلسطينيين في أكبر عدد من الضحايا الفلسطينيين (القتلى والجرحي معاً) في شهر معين منذ نهاية هجوم "الرصاص المصبوب".

وفي الضفة الغربية، أسفرت أعمال شغب وحوادث أخرى في مقتل أربعة فلسطينيين وأصابة 349، فضلاً عن 44 إصابة بين القوات الاسرائيلية. ووقعت معظم الاصابات في اشتباكات في القدس الشرقية بين متظاهرين فلسطينيين والشرطة الاسرائيلية. وعلى الرغم من أن السبب المباشر كان افتتاح كنيس يهودي في البلدة القديمة والدعوات اللاحقة من بعض القادة السياسيين الفلسطينيين "لحماية" المسجد الأقصى، وعوامل أخرى ساهمت في ارتفاع حدة التوتر. وتشمل هذه سلسلة من القرارات والتقارير والبيانات بشأن توسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية، والتي تنطوي على أعمال هدم واسعة النطاق لمنازل فلسطينية. إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأيضا لها تأثير إنساني كبير على السكان الفلسطينيين، بما في ذلك انخفاض في المساحة المتاحة لتلبية الاحتياجات الفلسطينية.

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: ارتفاع حاد في عدد الضحايا • قلق من خطط لتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية • قيود مشددة على حرية التنقل إلى القدس الشرقية و إلى بعض المجتمعات المحلية في وادي الأردن • آخر التطورات المتعلقة بالجدار • استطلاع جديد للامم المتحدة يكشف عن مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الأطفال في مجتمعات الرعاة في المنطقة "ج" • تحديث بخصوص هدم المنازل وأوامر الهدم ووقف العمل والإخلاء

قطاع غزة: تصعيد ملحوظ في العنف ينجم عن تزايد في عدد الضحايا • قلق بشأن تنفيذ أحكام الإعدام • الواردات الى غزة • ما تزال حركة الناس من وإلى قطاع غزة مقيدة؛ فتح معبر رفح بشكل استثنائي لمدة خمسة أيام • مبادرة جديدة تشجيع استخدام المواد المعاد تدويرها • فربق الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بنزع الألغام يبدأ تدمير الذخائر غير المنفجرة

قضايا عامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: صندوق حماية الطفل • الامين العام للامم المتحدة ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية يقومون بزيارة الى الأراضي الفلسطينية المحتلة • حرية وصول المساعدات الإنسانية • تحديث بخصوص CAP و HRF

وقطع غيار لإصلاح وصيانة شبكة الكهرباء، واستمرار استيراد الزجاج المطلوب لإصلاح النوافذ المحطمة. أيضا هذا الشهر ، أبلغت السلطات الإسرائيلية الأمين العام للأمم المتحدة أنه سوف تتم الموافقة قريباً على دخول المواد اللازمة لإنهاء مشروع إسكان الأونروا (150 وحدة سكنية). وبينما نرحب بهذا التطور، لا تزال هذه الخطوات بعيدة عن تلبية احتياجات إعادة الإعمار القائمة. وسيعالج الانتهاء من مشروع إسكان الأونروا، على سبيل المثال، أقل من واحد في المئة فقط من الاحتياجات السكنية المقدره في غزة. ولن تكون هذه التدابير كافية اما احتواء الانهيار في القطاع الخاص أو تجنب التآكل المستمر في سبل العيش.

وكما أكد سابقاً وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، جون هولمز، في زيارته إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة هذا الشهر، "الناس بحاجة إلى أن يعطوا الفرصة ليعيشوا حياة طبيعية وكريمة." ولكي يحدث هذا، لا يكفي إدخال تحسينات هامشية هنا وهناك. يلزم إجراء تغييرات أكثر جذرية في السياسة. ففي غزة، لا بد من إعادة فتح المعابر بشكل كامل، وفي الضفة الغربية، يجب أن تتوقف عمليات الهدم وعمليات الطرد غير القانونية كما ينبغي السماح بالتطور الطبيعي في القدس الشرقية والمنطقة "ج".

وشهد قطاع غزة أيضا زيادة كبيرة في عدد الضحايا. ونجمت الغالبية العظمى من الضحايا الفلسطينيين (اربع وفيات و39 اصابة)، فضلاً عن الأضرار التي لحقت بمنازل المدنيين والممتلكات الزراعية، نتيجة لسلسلة من الضربات الجوية التي شنتها القوات الجوية الإسرائيلية. ووقعت الغارات بعد مقتل أحد الرعايا الأجانب العاملين في جنوب اسرائيل بانفجار صاروخ أطلقه فصيل فلسطيني. ورغم أن هذا كان أول قتل يسقط في اسرائيل نتيجة لاطلاق الصواريخ منذ نهاية هجوم "الرصاص المصبوب"، واطلاق الصواريخ العشوائية من قطاع غزة مستمر منذ سنوات، مما يعرض للخطر حياة المدنيين الإسرائيليين الذين يعيشون على طول الحدود وتعريض المدنيين الفلسطينيين لخطر العمليات الانتقامية الاسرائيلية. أيضا هذا الشهر، قتل ثلاثة جنود اسرائيليين في اشتباكات مع مسلحين فلسطينيين وأصيب ثلاثة آخرون.

وبينما يستمر الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة، تفاقم سوء الظروف المعيشية هذا الشهر بسبب تدهور امدادات الكهرباء. ويعزى ذلك إلى الانخفاض المستمر في استيراد الوقود لمحطة توليد الكهرباء في غزة في اعقاب ازمة تمويل بدأت في كانون الاول / ديسمبر 2009. ومع ذلك، قامت السلطات الإسرائيلية في آذار / مارس بتخفيف الحصار، بما في ذلك الموافقة على دخول المواد اللازمة لمشروع صرف صحي تنفذه الأمم المتحدة،

النسخة الكاملة والملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_03_15_english.pdf